

نظامية ، بل في حرب محدودة على غرار غارات وهجمات [الفدائيين] أيضاً .

ثم تحدث ياريف عن المشاكل التي يمكن ان تزيد من حدة خطورة انعدام العمق الاستراتيجي لاسرائيل ، معدداً منها :

« أ - حجم الجيوش العربية وطابعها ؛ فهي جيوش كبيرة ، تستند الى قوى نظامية ذات قدرة كبيرة على الحركة والمناورة ، ولديها القدرة على توجيه ضربات واسعة ، مع غزارة نيران كبيرة جداً (مدرعات قوات مكننة ومدفعية) وصواريخ ارض - ارض طويلة المدى ، اضافة الى قوة هجوم جوية كبيرة وحديثة . حتى ان نسبة القوى بيننا وبين الدول العربية - بدون مصر - ليست في صالحنا ، كما انها ليست مريحة وسهلة لنا حتى بعد تجنيد قواتنا الاحتياطية ، وهي صعبة جداً بدون تجنيد الاحتياطي » .

ويحاول ياريف اثبات هذه الحقيقة سلفاً ، لخدمة اهداف ونظريات معينة . فكما لاحظنا ، فان صاحب المقال يتحدث عن الجيش السوري والعراقي والاردني ، اضافة الى الجيوش والقوات التي يحتمل ارسالها من السعودية ودول الخليج وليبيا والجزائر والمغرب ، وذلك لتبرير المطالبة بالاحتفاظ بمرتفعات الجولان السورية (حتى ان لم يكن بالخط الحالي) . كذلك يطالب بأن يكون نهر الاردن في الجبهة الشرقية هو الحد الامني ، حتى لو لم تسيطر اسرائيل سيادتها على معظم اجزاء الضفة الغربية . ويقول : « الاحتفاظ بهذه الحدود يحسن من وضعنا الاستراتيجي ، ويحول دون استعمال هذه المناطق خشية قفز مريحة لشن هجوم ضدنا » . ثم تابع ياريف تعداد المشاكل الناجمة عن فقدان العمق الاستراتيجي ، والامور التي تزيد من خطورتها على اسرائيل .

« ب - ارتباط اسرائيل بعملية تجنيد الاحتياط ، بشكل واسع ، من اجل الصمود والدفاع فقط . وهذه عملية ، حتى وان كانت سريعة ، تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً ، وقد يكون هذا وقتاً مصيرياً بالنسبة لنا » .

« ج - التعاضد العسكري النشط في العراق ، وكذلك في سوريا (بمساعدة الاتحاد السوفياتي) ، كل هذا يعطي وزناً اكبر للجبهة الشمالية ، حيث

« حاجزاً طبيعياً معيناً في هذا القطاع ، لكن المنطقة تفتقر الى حواجز وعوائق طبيعية متصلة ومتواصلة ، وتمكن من استعمال اسلحة المدرعات بشكل واسع » . وبالنسبة للحدود مع الاردن في الجبهة الشرقية ، « فان نهر الاردن يشكل عائقاً طبيعياً محدوداً ، خصوصاً ان المنطقة الواقعة غربي نهر الاردن تمكن من استعمال قوات مدرعة كبيرة وبكميات ضخمة » .

اما في الجبهة الجنوبية مع مصر ، « فالحدود تمر في منطقة صحراوية ، جبلية ، وحياناً منبسطة ، لذا تتوفر في بعض اجزاء هذه الحدود سهولة في الدفاع ، وفي بعضها صعوبة » . ولم تعد الجبهة الجنوبية (مصر) تشكل مخاطر كبيرة على اسرائيل ، خصوصاً في مجال العمق الاستراتيجي ، وذلك لعدة اسباب اهمها : ان الاتفاق المصري - الاسرائيلي - حتى لو عادت السيادة المصرية الى كل سيناء حتى الحدود الدولية - قد حدد وقيد الجيش المصري بعدم التواجد في المنطقة الشرقية غربي ممري متلا والجدي . وفي المنطقة المتاخمة لهذه الممرات يجب ان تكون القوة المصرية محدودة ومراقبة بعناية . بعد ذلك تأتي المنطقة العازلة ، اي منطقة القوات الدولية او أية قوات من طرف ثالث ، ثم المناطق المنزوعة السلاح ابتداء من منطقة العريش حتى الحدود الدولية . هذا الى جانب اقامة محطات انذار مبكر أميركية واسرائيلية ، لمراقبة تحرك القوات . ومن نقطة العريش حتى الحدود الدولية هناك مئة كيلو متر ، وهي مستباحة للقوات الاسرائيلية ، امام الدوريات وعمليات التفقيش والمطاردة في حال حدوث اية عمليات حربية غير رسمية . وهذه الترتيبات التي وصفت في الاتفاق بأنها ترتيبات امنية ، تخرج ، عملياً ، الجيش المصري من حلبة الصراع وتشله عن القيام بأي عمل اذا اراد ذلك .

اما عن الحدود البحرية ، فهو يقول انها « ليست طويلة جداً ، ويجب ألا تطرح امامنا اية مشكلة دفاعية صعبة » . وهنا تجدر الاشارة الى أن لاسرائيل تجمعات سكانية ، ومصالح حيوية كبيرة ومن الدرجة الاولى متاخمة للحدود ، وهذه تحمل في طياتها مخاطر كبيرة ، حيث انها معرضة للضرب . « وهذا الامر قد يشكل صفة قاسية تلحق الضرر بالمصالح الحيوية وبالروح المعنوية الاسرائيلية ، وهذه الخطورة لا تكمن ، فقط ، في حرب شاملة او